

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد:-

إن الإحصاء علم له طريقة العلمية ووظائفه المتطورة ، وقوانينه ونظرياته المتعددة التي تعتبر أساساً لكثير من العلوم الأخرى ومنطلق لتطورها خاصة مع ظهور الحاسبات الآلية وتطورها في وقتنا الحالي بأنواعها المختلفة ، وبقدرة الفائقة ، ودقتها المتناهية التي مهدت الطريق لاستخدام وتطبيق الأساليب الإحصائية المختلفة في شتى المجالات والميادين التي تضمن تحقيق الأهداف المرجوة لدراسة نواحي معينة لبعض الظواهر التي تحتاج دراستها لبيانات ومعلومات ومؤشرات إحصائية يركن إليها في تسجيل الاتجاهات ، وتحديد الأسباب ، وتفسير التغيرات ، واستخلاص الكثير من الحقائق والنتائج الدقيقة لاتخاذ القرارات من الجهات المعنية وللباحثين والدارسين في هذه المجالات...

والنيابة العامة ليست بعيدة عن هذا المجال فقد استفادة من هذا العلم وصدرت التعليمات العامة للنيابة العامة والكتب الدورية والتعميمات الصادرة عن النائب العام المرتبطة بجوانب منها بالكشوفات الإحصائية الشهرية والسنوية لتقييم أعمال النيابة ومتابعة القضايا الواردة إليها، والإجراءات المتبعة فيها، وتشخيص أسباب تعثر التصرف ، ومنها إحصائية قضايا المال العام عن تاريخ ورودها، وبداء التحقيق فيها، وتاريخ التصرف وماهيته ، وبيانات عن القضايا المحالة إلى المحكمة وما صدر فيها من أحكام والمتبقي منها ، وبيانات طلبات الحجز التنفيذية والتحفظية الواردة من الجهات طالبة الحجز وما تم فيها، ليتسنى الوقوف على الجهود المبذولة في سبيل متابعة قضايا الأموال العامة والنهوض بها لتكون صرحاً ترسخ القيم القانونية وحامياً حقيقياً للمال العام.

وحيث أن الموضوعية تتطلب استعراض قضايا الأموال العامة الواردة خلال عام 2010م والتي بلغت 3947 قضية والمبينة في الكشفات التفصيلية المرفقة.

منها 1628 جسيمة ، 2098 غير جسيمة ، 70 شكاوى إدارية ، 156 قضايا تحصيل وحجز .

عدد القضايا المتصرف فيها 2314 منها 814 صدر فيها قرارات بالحفظ وبالأوجه لإقامة الدعوى الجزائية لمبرراته

وعدد 117 صدرت فيها قرارات بعدم الاختصاص .

و1383 قضية أحيلت إلى المحكمة.

وعدد 1633 لازالت رهن التحقيق.

وما تقرر إعادته من الأموال الثابتة والمنقولة أثناء التحقيق أو بأحكام قضائية مبلغ 11,243,599,165 ريال ومبلغ 4,745,035 دولار وما تم إعادته فعلاً للدولة 9,635,431,926 ريال ومبلغ 4,573,892 دولار

أسباب تأخير التصرف بالقضايا:-

الملاحظ أن القضايا التي لازالت منظورة لدى النيابة رهن التحقيق بلغت عدد 1633 قضية يرجع تأخير التصرف فيها للأسباب التالية:-

- 1 -تعدد الجهات ذات الارتباط والصلة بقضايا المال العام وعدم تعاون البعض منها بموافاة النيابة بالمستندات والوثائق المطلوبة مما يكون أحد أسباب التأخير في استكمال إجراءات التحقيق والتصرف.
- 2 -ان قضايا المال العام مرتبطة بالوظيفة العامة الذي ينتقل الموظفين فيها من عمل إلى آخر ويحتاج متابعتهم للحضور وسماع أقوالهم وفحص الوثائق والمستندات المتعلقة بهم وقتاً وجهداً للوقوف على سلامة ما نسب إليهم قبل التصرف فيها.
- 3 -عدم كفاية الموارد البشرية من أعضاء نيابة أو موظفين إداريين والذي لا يتناسب مع حجم عمل النيابة ومباشرتها لاختصاصاتها.

4 - افتقار بعض أعضاء النيابة للخبرة والتأهيل الكافي مما انعكس مباشرة سلباً على مستوى الأداء من الناحية القانونية وألقى بظلاله على سرعة الإنجاز والتصرف.

5 - مقرات النيابة وما تعانيه من ضيق وعدم ملاءمتها مع اختصاص النيابة لاسيما وأن البعض منها مستأجر والبعض الآخر ضمن مباني المحاكم قد تضم الغرفة الواحدة عدد ثلاثة أو أربعة مكاتب لأعضاء النيابة مما يؤثر على سير إجراءات التحقيق وسرعة التصرف.

6 - عدم قيام رؤساء النيابةات والوكلاء المديرين بالواجبات المناطة بهم في الإشراف والمتابعة والوقوف على أسباب تعثر التصرف بالقضايا وما يجب اتخاذه من إجراءات لإسراع التصرف فيها.

قضايا الأموال العامة في ازدياد:-

إن قضايا الأموال العامة في ازدياد ويتضح ذلك من خلال المقارنة بين القضايا الواردة خلال عام 2010م والأعوام السابقة حيث بلغت 3947 في عام 2010م بينما كانت في عام 2006م عدد 1416 قضية وفي عام 2007م عدد 1758 قضية وفي عام 2008م عدد 2340 قضية وفي عام 2009م عدد 3457 قضية.

والملاحظ ازدياد جرائم الاختلاس والاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام، وتزيف العملة، والتزوير للمحررات الرسمية، والاعتداء على أراضي وعقارات الدولة والأوقاف وغيرها من الجرائم الماسة بالمال العام والوظيفة العامة، والتمادي في ارتكابها ويرجع ذلك إلى بطء الإجراءات أمام النيابةات والمحاكم وعدم اتخاذ الإجراءات الجديده والعقوبات المناسبة ضد مرتكبي هذه الجرائم ... والتفريد العقابي أمام بعض المحاكم التي تنظر قضايا الأموال العامة في الكثير الغالب منها تجنح نحو اللين وتجلي ذلك في مظاهر عديدة أبرزها:-

-الاكتفاء بفترة الحبس كعقوبة تكون في البعض منها عدة أيام.

-فرض عقوبة الغرامة في جرائم عقوبة الحبس فيها وجوبه عند الإدانة وليس فيها خيار للمحكمة بالحبس أو الغرامة.

-عدم مراعاة المتطلبات المنصوص عليها في المادة 109 إجراءات جزائية عند تقدير العقوبة وإصدار أحكام مخففة في جرائم الجناة فيها موظفين عموميين ارتكبوا جرائمهم أثناء الوظيفة أو بسببها ويعتبر ظرفاً مشدداً يؤخذ في الاعتبار عند تقدير العقوبة .

-الإفراط في استعمال حق وقف تنفيذ العقوبة بدون إبداء الأسباب ، والأصل في الأحكام أن تنفذ ووقف التنفيذ مخالفة للأصل.

وبهذا لم تحقق العقوبة لأهدافها ومقاصدها في الزجر والردع مما جعلت المحكوم عليهم يستخفون بها ويعاودون ارتكاب جرائمهم مرة أخرى.

إن الالتزام بإعداد الإحصائيات الشهرية والسنوية لقضايا الأموال العامة بالبيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية وضمان دقتها لبلوغ الغاية المرجوة منها تمكن المعنيين بها من الاستفادة من الوظائف الرئيسية للتقدم والرقى في هذا الميدان على نحو ما تم إيضاحه.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل،،،،

سعيد قاسم العاقل

محامي عام نيابات الأموال العامة

خلاصة عددية لقضايا الأموال العامة بأمانة العاصمة ومحافظات الجمهورية الواردة إلى النيابة خلال العام 2010م

القضايا المتبقية	القضايا المتـ صرف فيـ ها						إجمالي عدد القضايا					إجمالي القضايا الواردة خلال العام 2010	اسم النيابة	م
	القضايا المحالة للمحكمة			الصادر فيها قرارات بعدم الاختصاص	الصادر فيها قرارات	الإجمالي	القضايا التحصيل والحجز	المخالفات	شكاوى	القضايا الغير جسيمة	القضايا الجسيمة			
	الصادر فيها أحكام	المتبقية	اجمالي											
211	138	52	190	14	117	321	35	0	17	241	239	532	نيابة الأموال العامة بالأمانة	1
404	240	23	263	19	305	587	0	0	1	780	210	991	نيابة الأموال العامة م/ عدن	2
227	99	42	141	32	80	253	17	0	1	253	209	480	نيابة الأموال العامة م/ تعز	3
82	52	19	71	12	31	114	25	0	0	90	81	196	نيابة الأموال العامة م/ حضرموت	4
199	129	53	182	17	90	289	75	0	0	163	250	488	نيابة الأموال العامة م/ الحديدة	5
138	149	8	157	4	17	178	4	0	0	208	104	316	نيابة الأموال العامة م/ اب	6
163	126	8	134	5	24	163	2	0	0	91	233	326	نيابة الأموال العامة م/ لحج	7
72	71	14	85	13	19	117	7	0	10	71	101	189	نيابة استئناف م/ ذمار	8
3	18	0	18	1	0	19	0	0	0	13	9	22	نيابة استئناف م/ أبين	9
5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	3	5	نيابة استئناف م/ شبوة	10
9	6	0	6	0	0	6	0	0	0	0	15	15	نيابة استئناف م/ البيضاء	11
10	14	0	14	0	0	14	0	0	0	14	10	24	نيابة استئناف م/ حجة	12
4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4	4	نيابة استئناف م/ صعدة	13
4	2	0	2	0	0	2	0	0	0	0	6	6	نيابة استئناف م/ المهرة	14
8	13	1	14	0	1	15	0	0	0	3	20	23	نيابة استئناف م/ المحويت	15
15	16	2	18	0	6	24	0	0	0	26	13	39	نيابة استئناف م/ الضالع	16
7	4	0	4	0	0	4	0	0	0	0	11	11	نيابة استئناف م/ عمران	17
5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5	5	نيابة استئناف م/ مأرب	18
7	12	3	15	0	5	20	0	0	2	17	8	27	نيابة استئناف سينون م/ حضرموت	19
3	28	10	38	0	3	41	0	0	0	8	36	44	نيابة استئناف المكلا م/ حضرموت	20
34	11	2	13	0	7	20	4	0	21	4	25	54	نيابة استئناف م/ صنعاء والجوف	21
8	3	6	9	0	2	11	0	0	0	3	16	19	نيابة استئناف م/ ريمة	22
15	3	6	9	0	107	116	0	0	0	111	20	131	نيابة الأموال العامة الابتدائية الثانية	23
1633	1134	249	1383	117	814	2314	169	0	52	2098	1628	3947	الإجمالي الي	

**خلاصة بالمبالغ النقدية وقيمة العقارات المتقومة بالريال التي تقرر إعادتها للخزينة العامة للدولة
ولجهات أخرى وما تم إعادتها منها وما لم يتم إعادته خلال العام 2010م**

م	اسم النيابة	ما تقرر إعادته بأحكام أو قرارات أو أثناء التحقيق		ما تم إعادته فعلا إلى الدولة		ما لم يتم إعادته (رهن التحقيق - محاكمة- تنفيذ)	
		ريال	دولار	ريال	دولار	ريال	دولار
1	نيابة الأموال العامة بالأمانة	1,240,801,420	440,910	1,200,317,735	415,180	40,483,685	25,730
2	نيابة الأموال العامة م/عدن	134,306,133	343,169	133,339,528	197,756	966,605	145,413
3	نيابة الأموال العامة م/تعز	4,746,991,020	0	4,002,721,683	0	744,269,337	0
4	نيابة الأموال العامة م/حضر موت	6,517,276	0	6,517,276	0	0	0
5	نيابة الأموال العامة م/الحديدة	183,537,288	3,932,236	168,033,771	3,932,236	15,503,517	0
6	نيابة الأموال العامة م/ إب	733,545,386	27,370	74,644,302	27,370	658,901,084	0
7	نيابة الأموال العامة م/ لحج	2,196,500	0	2,171,500	0	25,000	0
8	نيابة استئناف م/ ذمار	4,515,417	0	4,515,417	0	0	0
9	نيابة استئناف م/ إببين	0	0	0	0	0	0
10	نيابة استئناف م/ شبوة	1,327,461	0	0	0	1,327,461	0
11	نيابة استئناف م/ البيضاء	0	0	0	0	0	0
12	نيابة استئناف م/ حجة	0	0	0	0	0	0
13	نيابة استئناف م/ صعدة	0	0	0	0	0	0
14	نيابة استئناف م/ المهرة	19,738,749	0	10,949,966	0	8,788,783	0
15	نيابة استئناف م/ ريمة	9,221,573	0	0	0	9,221,573	0
16	نيابة استئناف م/ المحويت	1,021,605	0	321,605	0	700,000	0
17	نيابة استئناف م/ الضالع	14,171,042	0	4,671,800	0	9,499,242	0
18	نيابة استئناف م/ عمران	1,139,100	1,350	0	1,350	1,139,100	0
19	نيابة استئناف المكلا م/ حضر موت	121,847,537	0	4,535,685	0	117,311,852	0
20	نيابة استئناف م/ مأرب	0	0	0	0	0	0
21	نيابة استئناف م/ صنعاء والجوف	0	0	0	0	0	0
22	نيابة استئناف سينون م/ حضر موت	22,721,658	0	22,691,658	0	30,000	0
23	نيابة الأموال العامة الابتدائية الثانية	4,000,000,000	0	4,000,000,000	0	0	0
الإجمالي		11,243,599,165	4,745,035	9,635,431,926	4,573,892	1,608,167,239	171,143